



سيدي الرئيس،

تود المنظمة الأمريكية للديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين، بدعم من مؤسسة السلام، لفت انتباه المجلس إلى المخاوف المتكررة التي أثارها مكتب المفوضية السامية منذ عام 2011 فيما يتعلق بحقوق الإنسان في البحرين. لقد فشلت الحكومة في البحرين حتى الآن في الاستجابة بشكل واف على هذه المخاوف على مدى سنوات من التدخل.

في يناير 2013، أعربت المفوضية السامية بيلاي عن "أسفها" لتأييد الإدانات ضد نشطاء المعارضة وحقوق الإنسان الـ13 وأكدت مجدداً "أنهم قد يكونوا أدينوا خطأ لأنشطة مشروعة". هؤلاء النشطاء الـ13 من مختلف شرائح المجتمع البحريني، الذين اعتقلوا وتعرضوا لتعذيب وحشي في عام 2011، لا يزالون في السجن حتى اليوم، ومن ضمن هؤلاء زعيم جمعية وعد السياسية إبراهيم شريف ورجل الدين الشيخ محمد حبيب المقداد. في أغسطس 2012، طالب العديد من المقررين الخاصين للأمم المتحدة إلى وقف "حملة الاضطهاد ضد المدافعين عن حقوق الإنسان" في البحرين بعد إدانة نبيل رجب للتنظيم والمشاركة في الاحتجاجات. وبعد تسعة عشر شهراً، لا يزال السيد رجب في السجن، في حين أن مدافعين آخرين عن حقوق الإنسان تم اعتقالهم وتعذيبهم أو اضطروا إلى اللجوء إلى المنفى أو تعرضوا للمضايقة.

في مارس 2012، أثارت المفوضية السامية بيلاي المزيد من المخاوف بشأن "الاستخدام غير المتناسب للقوة من قبل قوات الأمن البحرينية، بما في ذلك الاستخدام المفرط للغازات المسيلة للدموع، واستخدام بندقية الرش والرصاص المطاطي." وبعد أكثر من عامين من هذه المخاوف، واصلت الشرطة البحرينية استخدام القوة

المفرطة، مما أسفر عن إصابات خطيرة ومتعددة والعديد من الوفيات، كان آخرها وفاة جواد الحاوي الأسبوع الماضي، وهو أب لخمسة.

نحن قلقون من أن البحرين لم تبالي بما سبق وبمخاوف أخرى أثارته المفوضية السامية وخبراء الأمم المتحدة. وفي حين أننا نرحب بوجود بعثة المفوضية التقنية المؤقتة حالياً في البحرين، نظراً لاستمرار انتهاكات حقوق الإنسان في البلاد، ولكننا نرى أن هناك حاجة إلى المزيد من التعاون. لذا، ندعو البحرين لإثبات رغبة جادة في التعامل مع مفوضية حقوق الإنسان من خلال السماح لبعثة دائمة في البلاد بصلاحيات كاملة للتحقيق وتقديم التقارير.

شكراً لكم.